



مكتب
عميد الكلية



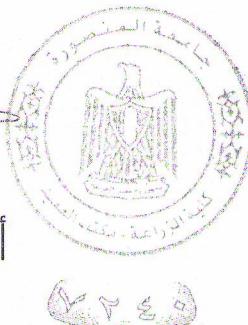
السيد الاستاذ الدكتور / مدير وحدة ضمان الجودة بالكلية

تحية طيبة وبعد،،،

احبيط سيادتكم علما بأن مجلس الكلية بجلسته رقم (٤٦٣) بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٥ قد
وافق علي الآلية المقترحة من الوحدة لتفادي تعارض المصالح مع نشرها على
صفحة الكلية وبالطرق المختلفة للنشر .

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير ،،،،،

عميد الكلية



أ.د/ هشام ناجي عبد المجيد



سياسة الكلية

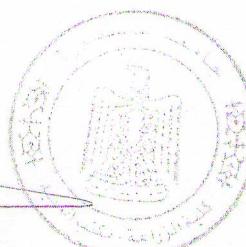
لضمان عدم التعارض في المصالح بين الأطراف المختلفة

- عدم إستخدام ممتلكات الكلية الخاصة للحصول على مكاسب شخصية.
- يجب ألا تضر أي وظيفة خارج الكلية سواء كانت ب مقابل مادي أم بدون مقابل على أداء العمل بالكلية.
- عدم الالتحاق بأي مهام عمل خارجية قد تعمل على تشتيت الوقت والانتباه بعيداً عن مسئوليات الكلية.
- على الموظف ألا يعرض الهدايا والميزات والتعويضات والتوفير على طرف آخر أو يقبلها منه حيث قد يمثل هذا انتهاكاً للقوانين أو قد يؤثر سلباً أو يبدو مؤثراً على الحكم الاحترافي على آداء العمل أو الواجبات الخاصة.
- ينبغي أن يتمتع الجميع بحقوق الإنسان الأساسية ويجب ألا يعني سواء جسدياً أم عقلياً أي فرد يعمل بالجامعة.
- يجب عدم حدوث تعصب ضد موظف بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الحالة الاجتماعية أو الحمل أو الحالة الأبوية أو الدين أو الرأي السياسي أو الجنسية أو الخلفية العرقية أو الأصل الاجتماعي أو الحالة الاجتماعية أو الإعاقة أو السن.
- يجب أن يعرف كل الموظفين البنود والشروط الأساسية لتوظيفهم ونوصي أن يحصل كل الموظفين من يملكون نفس الخبرات والأداء والمؤهلات على مرتب متساو لنفس العمل مع مراعاة من يقومون بنفس الأعمال في ظل نفس ظروف العمل .
- تشجيع المنافسة العادلة فالمنافسة العادلة هي أساس تطوير وتجديد الأعمال مع مراعاة الالتزام بصورة ملائمة بالقوانين.
- الامتناع عن قيام أي نشاط من شأنه أن يؤدي إلى نشوء تضارب حقيقى أو ظاهري أو محتمل بين مصالحة الشخصية من جهة وبين مسؤولياته ومهامه الوظيفية من جهة أخرى.



- الامتناع عن القيام بأى نشاط لا يناسب مع آدائه الموضوعي والمتجرد لمهامه أو يمكن أن يؤدى إلى معاملة تفضيلية لأشخاص طبيعين أو اعتباريين في تعاملاتهم مع الحكومة ، أو يسيء لسمعة الكلية أو يعرض علاقتها مع الجمهور للخطر.
- إعلام رئيسه المباشر خطياً وبشكل فوري في حال تضارب مصالحه مع أي شخص في تعاملاته مع الحكومة أو إذا نشأ التضارب بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة ، أو تعرض الموظف إلى ضغوط تتعارض مع مهامه الرسمية أو تثير شكوى حول الموضوعية التي يجب أن يتعامل بها ، مع إيضاح طبيعة علاقة التضارب ، وعلى الرئيس المباشر اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك. وفي جميع الأحوال يجب مراعاة المصلحة العامة عند معالجة هذا التعارض.
- عدم استخدام وظيفته بصورة مباشرة أو غير مباشرة للحصول على مكاسب مالية أو أي شيء ذو قيمة بمصلحة خاصة به أو بعائلته.
- عدم استغلال أو توظيف المعلومات التي يحصل عليها أثناء تأديته لمهامه الرسمية أو بعد انتهاء عمله في الكلية ، وسيلة لتحقيق منافع شخصية لنفسه أو لغيره بشكل مباشر أو غير مباشر ، أو للإساءة إلى الغير ، وعدم القيام بإفشاء معلومات لإعطاء امتياز غير عادل أو غير معقول لأطراف أخرى.
- يجب الحصول على الموافقات اللازمة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة ذات العلاقة ، في حالة رغبته في الأشتراك في عملية جمع التبرعات أو الجوائز أو المساهمات العينية لمؤسسات خيرية ، ويجوز للرئيس المباشر الطلب من الموظف تقليل الأنشطة أو تعديليها أو إنهائها عندما يرى أنه سيترتب عليها نشوء تضارب حقيقي أو ظاهري أو محتمل في المصالح
- تفادى إقامة علاقات وثيقة مع أفراد أو مؤسسات تعتمد مصالحها بشكل أساسي على قراراته أو قرارات الكلية

عميد الكلية



أ.د/ هشام ناجي عبد المجيد